وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

دولة الكويت
وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليــوم:	الأربعاء
التاريخ :	٢-٦-٢٠٢١

الراي
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

استمعَتْ للنائبين الكندري والسويط بصفتهما شاهدين

النيابة تبدأ التحقيق في أحداث الجلسة الافتتاحية

| كتب وليد الهولان |

بدأت نيابة العاصمة، أمس، التحقيق في أحداث الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة، بناء على طلب مُعدّ من قبل مكتب مجلس الأمة في شأنها، حيث مثل أمامها النائبان الدكتور عبدالكريم الكندري وثامر السويط، أمس، شاهدين، مع النائب عبيد الوسمي بصفته محامياً عنهما، بعد استدعائهما بخصوص الطلب.

وبعد الانتهاء من النيابة، قال الكندري، في تصريح صحافي، «للتو خرجنا من النيابة العامة أنا وزميلي النائب ثامر السويط والدكتور عبيد الوسمي، بعد أن تم استدعاؤنا كشهود في قضية غريبة، بناء على الطلب المقدّم من قبل رئيس مجلس الأمة في ما يُسمى بلاغ الجلسة الافتتاحية».

وأوضح أن «هذه الدعوة تمت بناء على طلب لم يره أحد في الكويت، فالنواب يقدمون طلبات لرؤية ما تمت إحالته للنيابة»، مبيناً أنهم تفاجأوا بـ«انتهاك جديد للدستور يتمثل في تحويل طلب نيابي، يُفترض به أن يُناقش في قاعة عبدالله السالم وفق حقوق النواب، الى النيابة العامة لتقوم بهذا الدور، وهذه كارثة في تعدٍ صارخ على مبدأ الفصل بين السلطات».

وأضاف أن «البلاغ قُدّم للنيابة بلا وقائع ولا أحداث، ومجهل وكأنه أُعد للحفظ، وما حدث اليوم (أمس) يُضاف لسلسلة الانتهاكات الدستورية. وهذه السابقة بالإمكان أن تجرنا لتحويل سؤال برلماني أو طلب نيابي للنقاش في المجلس إلى الذهاب للنيابة، بضرب في كل مفاهيم العمل البرلماني والدستوري والحصانة وحرية النائب في ما يبديه من آراء. فنحن من أثرنا التحقيق في ما جرى في جلسة الافتتاح من انتهاك في حق الشعب والأمة، ومنذ أشهر نطالب مكتب المجلس الذي فوّض نفسه، وهو غير مفوّض بأن يُحقق بأمر غير مختص فيه، بأن يعرض ما قدّم للنيابة».

من جانبه، اعتبر النائب ثامر السويط أن الطلب المُحال إلى النيابة العامة تجاوز على الدستور ويُخالف نص المادة 50 من الدستور ومُعدّ أصلاً لحفظ القضية. وأضاف «نحن نريد أن نتحقق هل هي شكوى أم بلاغ وأن تنتفي الجهالة... فالدستور الكويتي جاء بديموقراطية نيابية برلمانية، وأساس وجوهر العمل في النظام البرلماني هو الرقابة الشعبية، التي تتمثل في أربع أدوات تمكّن النائب من أداء عمله، بدءاً من السؤال البرلماني ثم جلسة التحقيق ثم الاستجواب ثم تشكيل لجان التحقيق».

وقال السويط، في تصريح صحافي، «جاء مسلسل التجاوز على الدستور الكويتي اليوم بطلب متجاوز قام به مكتب المجلس على اختصاصاته المبينة وفق اللائحة الداخلية للمجلس، التي حدّدت اختصاصاته بأنها وظيفية ومالية وبحث اعتراضات. فليس من حق مكتب المجلس تجميد طلبات التحقيق، والنواب شاهدوا ما حدث في الجلسة الافتتاحية، وبناء على الأحداث المؤسفة، قُمنا بإعداد طلبات تشكيل لجان تحقيق برلمانية، وللأسف تم وضع تلك الطلبات في الأدراج».

عبد الكريم الكندري:

تحويل الطلب للنيابة بلا وقائع انتهاك للدستور وتعدٍّ على «فصل السلطات»

ثامر السويط:

الطلب يُخالف المادة 50 من الدستور ومُعدٌّ أصلاً لحفظ القضية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢-٦-٢٠٢١	٥	١٥١٨١

الكويتية
صوت الكويت
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

نظمت ورشة عمل توعوية وأطلعت قياديي «الإعلام» وإشرافييها

«نزاهة»: «حق الاطلاع» يستهدف حرية تداول المعلومات وإرساء الشفافية

يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال الدولة وممتلكاتها والاستخدام الأمثل لها

تثقيف كافة الجهات الحكومية في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

نظمت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) ورشة عمل توعوية للتعريف بقانون حق الاطلاع على المعلومات للقياديين والإشرافيين في وزارة الإعلام، في إطار التعاون المشترك مع وزارة الإعلام وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية.

وتضمنت الورشة شرحا للقانون الذي يعزز مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الحكومية والإدارية وحق الأشخاص في الحصول على ما يخصهم من مستندات وأوراق متعلقة بهم حفاظا على حقوقهم.

وأكدت «نزاهة» خلال الورشة أن القانون يستهدف حرية تداول المعلومات والحصول عليها وإرساء مبدأ الشفافية والنزاهة بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال الدولة وممتلكاتها والاستخدام الأمثل لها، موضحة أن الجهات تلتزم بتصنيف معلوماتها خلال سنتين، وأن تنشر على موقعها الإلكتروني خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون كافة النظم والسياسات والقوانين والخدمات التي تقدمها الجهة الحكومية التي تؤثر على الأفراد والهيكل التنظيمي والاختصاصات.

وأوضحت «نزاهة» أنها ستواصل جهودها في نشر وتثقيف كافة الجهات الحكومية ذات الصلة والمعنية في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

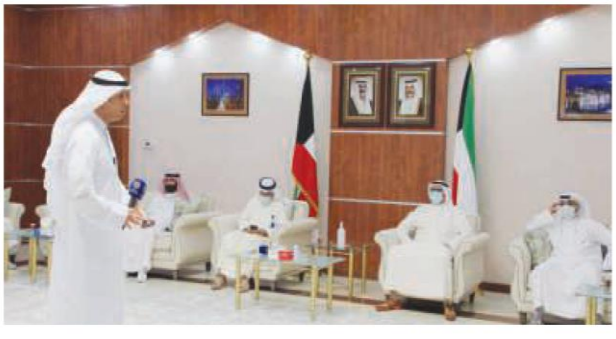

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢-٦-٢٠٢١	٣	٢٤٧٩

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

جزءان من إصدار مكتب وزير مجلس الأمة

«قرارات التفسير» يؤرخ لـ «أحكام الدستورية»

| كتب أحمد عبدالله |

أصدر مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة كتاباً من جزءين، حمل عنوان «قرارات التفسير الصادرة من المحكمة الدستورية في الشأن البرلماني»، حاوياً بين دفتيه مجموعة من أحكام المحكمة الدستورية المتعلقة بالشأن البرلماني، والتي تعتبر مرجعاً مهماً للسلطتين التشريعية والتنفيذية، فضلاً عن المهتمين بالشأن الدستوري والبرلماني والباحثين وأهل الاختصاص.

وتضمّن الجزء الأول تفسيراً لنص المادة 99 من الدستور الكويتي، المتعلقة بحدود السؤال البرلماني، مؤكداً أن حق عضو مجلس الأمة في توجيه السؤال ليس مطلقاً، وإنما يحده حين ممارسته حق الفرد الدستوري في كفالة حريته الشخصية، بما يقتضيه من الحفاظ على كرامته واحترام حياته الخاصة بعدم انتهاك أسراره فيها، ومنها حالتاه الصحية والمرضية.

وتطرّق الجزء الأول من الكتاب أيضاً لتفسير نص المادة 114 من الدستور، المتعلقة بنطاق التحقيق البرلماني، لافتاً إلى أن حق مجلس الأمة في إجراء تحقيق نيابي يشمل اي موضوع مما يدخل في اختصاصه التشريعي أو الرقابي، ولو كان حاصلاً في عهد وزارة أو مجلس نيابي سابقين.

الجزء الأول من الكتاب

أما الجزء الثاني فتطرّق إلى المبادئ التي أقرتها المحكمة الدستورية في شأن الغالبية المطلوبة في بعض الأمور الخاصة، لافتاً إلى حق مجلس الأمة في طلب تفسير نص دستوري معيّن أو للفصل في منازعة دستورية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢-٦-٢٠٢١	٧	١٥١٨١

الأنباء

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

استفسر من وزير العدل عن تنفيذ بعض الأحكام القضائية.. ومن وزير التجارة عن أسباب تأخر مشروع «الشدادية الصناعية»

حمد روح الدين يسأل عن أسباب تأخر «الخارجية» في صرف قيمة التذاكر السنوية للموظفين وعدم تجديد التأمين الصحي

وجه النائب د.حمد روح الدين 5 أسئلة، ثلاثة منها إلى وزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ د. أحمد ناصر الصباح، قال في مقدمته: قامت وزارة الخارجية مؤخرا بربط البعثات الدبلوماسية في الخارج مع الوزارة عن طريق نظام المكنة، بهدف تسريع الأعمال المالية والإدارية. وطالب بتزويده وإفادته بالآتي:

1 ـ قيمة العقد الذي قامت الوزارة بالتوقيع عليه مع الشركة الخاصة لهذا النظام، وقيمة الصيانة السنوية، وكيف يتم تخزين البيانات المدخلة في هذا النظام وأسماء الأشخاص المشرفين على هذا الإجراء؟

2 ـ أين تتواجد السيرفرات الرئيسية الخاصة بالشركة والتي تحتوي على جميع البيانات والمعلومات التي تخص البعثات في الخارج؟

3 ـ كيف يتم تخزين البيانات المدخلة في هذا النظام وأسماء الأشخاص المشرفين على هذا الإجراء؟

4 ـ هل قامت الوزارة بتشكيل لجنة أمنية مختصة لدراسة مدى الآثار التي قد تنتج من تزويد هذا النظام بالمعلومات والبيانات الخاصة بالبعثات وأثرها على الموظفين من النواحي الأمنية في المرتبة الأولى؟ يرجى تزويدي بقرار اللجنة إن وجد.

د.حمد روح الدين

5 ـ كيف يتم التأكد من الحفاظ على سرية المعلومات التي يتم إدخالها في هذا النظام؟

6 ـ بما أن النظام المالي للدولة يعتمد على أصل المستندات والفواتير بما يخالف النظام المعمول به حال والذي يعتمد على صور المستندات فقط، يرجى تزويدي بموافقات «ديوان المحاسبة ـ وزارة المالي ـ جهاز المراقبين الماليين» باعتمادهم صور المستندات المالية والمزودة عبر هذا النظام، وهل توجد موافقات من تلك الجهات على اعتماد هذا النظام المالي الخاص بالوزارة، وكيف يتم التأكد من الحفاظ على سرية المعلومات التي يتم إدخالها في هذا النظام؟

7 ـ تقوم البعثات بإرسال كل المعلومات والمستندات الاصلية الخاصة بشؤون المالية والإدارية بصفة شهرية إلى الوزارة، فما سبب اعتماد نظام صورة رغم وجوب ارسال اصل المستندات للوزارة؟

8 ـ ما سبب قيام الوزارة بتغيير واعتماد نظام التراسل الإداري والمالي خارج القسم المختصر بالمراسلات لدى الوزارة (مكتب الاتصالات والمتابعة) والذي يضمن سرية تلك المراسلات بشكل كامل؟

وقال في مقدمة السؤال الثاني المقدم إلى وزير الخارجية: نمى إلى علمي أن الوزارة تأخرت بصرف قيمة التذاكر السنوية الممنوحة للموظفين العاملين في بعثاتها في الخارج لسنة 2020 عن موعدها المقرر بفترة طويلة جدا مخالفة بذلك ما جاء في المادة 21 من قانون السلكين الخاص بصرف قيمة التذاكر السنوية للموظفين، مع وجود فوارق في الأسعار والتي قدمتها الوزارة مع أسعار شركات الطيران، وبالإشارة إلى كتاب الخطوط الجوية الكويتية الموجه إلى وزارة الخارجية رقم 94/ 2021/ CK بتاريخ 2021/3/29 والمتضمن توجيه الوزارة باعتماد صرف قيمة التذاكر السنوية الخاصة بسنة 2020 بناء على الاسعار المقدمة من الشركة لسنة 2019 لكل الأقاليم عدا إقليم الخليج. وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

1 ـ سبب تأخر الوزارة بصرف قيمة التذاكر السنوية الخاصة لسنة 2020 في موعدها المقرر؟

2 ـ ما السند القانوني الذي يوجب الوزارة باعتماد توجيه الخطوط الجوية الكويتية باعتماد صرف قيمة تذاكر تخص سنة سابقة وغير مطابقة للأسعار الحالية؟

3 ـ ما سبب الاختلاف الكبير ما بين الأسعار المقدمة من الوزارة والاسعار في شركات الطيران الأخرى؟

4 ـ دأبت الخطوط الجوية الكويتية في السنوات الماضية بتقديم أسعار لجميع الأقاليم حتى التي لا تقوم بتسيير رحلات لها، فلماذا امتنعت عن تقديم أسعار لسنة 2020، وهل قامت الوزارة بالإستفسار عن ذلك؟ وقال في مقدمة السؤال الثالث الموجه إلى وزير الخارجية: مضى على انتهاء التأمين الصحي الخاص بموظفي وزارة الخارجية وأفراد أسره العاملين في ديوان الوزارة والبعثات الدبلوماسية ما يقارب الستة شهور تقريبا، مع علم وزارة الخارجية مسبقا بتاريخ انتهاء التأمين الصحي، والإجراءات المسبقة التي تتطلب عملية التجديد والتي تستغرق مدة زمنية طويلة، كما أن عدم توفير تأمين صحي لموظفي الوزارة يعتبر مخالفا للمرسوم الأميري رقم 21 والمؤرخ في 30 يناير 2017. وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

1 ـ ما سبب عدم قيام الوزارة بتجديد التأمين الصحي الخاص بموظفي وزارة الخارجية وافراد اسرهم العاملين في ديوان الوزارة والبعثات الدبلوماسية؟ ما هي الإجراءات المسبقة التي قامت الوزارة باتخاذها لضمان استمرارية التأمين الصحي، وعدم مخالفة المرسوم الاميري رقم 21 والمؤرخ في 30 يناير 2017؟

2 ـ ما الإجراءات المتبعة في وزارة الخارجية لتعويض الموظفين الذين يقومون بسداد قيمة العلاجات من حسابهم الشخصي؟

3 ـ تزويدي بعدد الطلبات التي تقدم بها موظفو الوزارة لتعويضهم عن المبالغ المصروفة من حساباتهم الشخصية للعلاج وعدد الطلبات التي قامت الوزارة بالبت فيها وتعويض الموظفين عن قيمة هذه العلاجات؟

4 ـ تزويدي بلائحة نفقات العلاج التي تتحملها الوزارة لموظفيها والتي تستند اليها في إعطاء الموافقات من عدمه على طلبات العلاج، وتزويدي بالجهة التي قامت بإعداد هذه اللائحة وأسماء الأطباء المختصين المشاركين في اعدادها، وما الأسس التي قامت الوزارة باعتمادها لأنواع العلاج التي لا تتحملها الوزارة؟ علما أن أغلب هذه العلاجات توفرها حكومة الكويت مجانا للمواطنين.

5 ـ تزويدي بكشف يحتوي على أسماء والدرجات الوظيفية والمؤهلات العلمية للموظفين المعينين في الوزارة المختصين بمنح الموافقات من عدمه، ودراسة التقارير الطبية المقدمة من الموظفين؟

سؤال وزير العدل

واستفسر من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالله الرومي عن الآتي: يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ هل تم تنفيذ الأحكام التالية:

أ ـ 1016 /2018 استئناف إداري طعون موظفين.

ب ـ 1006 /2019 استئناف إداري طعون موظفين.

ت ـ 806 /2020 استئناف إداري طعون موظفين.

2 ـ في حالة الإجابة بالإيجاب فما طريقة تنفيذ هذه الأحكام، هل قامت الجهة الإدارية بإعادة تقييم الموظف تنفيذا للأحكام القضائية الصادرة لصالحه؟

3 ـ جاء في منطوق الحكم ان الإدارة ملزمة بإلغاء تقدير كفاءة الموظف مع ما يترتب على ذلك من آثار فما هذه الآثار، وكيف ستتم معالجتها؟

4 ـ بالاطلاع على شهادة السيرة الذاتية للموظف الصادرة بتاريخ 25 ابريل 2021 تبين ان تقييمه للعام 2015، 2016، 2018 مازال بنفس المستوى المطعون عليه ولم تتم إعادة تقييم الموظف، فما سبب ذلك؟

5 ـ كيف ستتم عملية إعادة تقييم الموظف؟

سؤال وزير التجارة

وقال في مقدمة السؤال الخامس الموجه إلى وزير التجارة والصناعة د.عبدالله السلمان: قامت الدولة بتخصيص مساحة تنشأ عليها مدينة صناعية تسمى باسم مدينة الشدادية الصناعية، وقد صرح وزير التجارة والصناعة في محافل عديدة ومنها لقاؤه مع سمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد بأن تسليم القسائم في هذه المنطقة سيكون في عام 2020، إلا أن مجموعة من الصحف ذكرت أن المشروع متعثر وهناك مجموعة إشكاليات تعوق تنفيذ المشروع. وطالب بتزويده وإفادته بالآتي:

1 ـ ما سبب تأخر مشروع مدينة الشدادية؟

2 ـ ما العراقيل التي تواجه المشروع، وما سببها، وكيف يمكن تجاوزها؟

3 ـ ما مراحل الإنجاز في المشروع، وما نسبة الإنجاز في كل مرحلة؟

4 ـ ما الموعد المحدد للانتهاء من البنية التحتية لمشروع مدينة الشدادية الصناعية، وما نسبة الإنجاز فيها حتى تاريخ هذا السؤال؟

5 ـ كم يبلغ عدد القسائم الصناعية التي سوف توزع في هذه المنطقة، وما العدد المخصص لكل قطاع، وما عدد القسائم الموزعة حتى تاريخ هذا السؤال؟

6 ـ ما آليه توزيع القسائم الصناعية سواء لنشاط جديد أو لتوسعة النشاط؟

7 ـ كم عدد الطلبات التي تقدمت للحصول على قسائم صناعية لنشاط جديد، وكم عدد الطلبات التي ترغب في التوسع بالمساحة؟

8 ـ في 4 مارس 2019 تم الإعلان عن تخصيص مجموعة أراض لمجموعة من الشركات، فهل تم تسليم القسائم لهذه الشركات، وما الإجراءات التي قامت بها الهيئة مع الشركات التي تم تخصيص الأراضي لها في منطقة الشدادية؟

9 ـ متى سيتم البدء بتسليم القسائم الصناعية للمستثمرين؟

10 ـ هل تمت مراعاة تطبيق الاشتراطات البيئية على مدينة الشدادية الصناعية، إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بنسخة من الدراسات التي اعدت، وما الاشتراطات التي ستطبق؟

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢-٦-٢٠٢١	١٠	١٦١٨٥

الجريدة

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الأعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

جلسة خاصة غداً لمناقشة رقابة القضاء على «الجنسية»

بناء على طلب قدمه 35 نائباً بشأن تعديل مرسوم إنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية

في وقت يعود مجلس الأمة إلى الانعقاد مجدداً من بوابة الجلسات الخاصة عبر جلسة خاصة غداً الخميس لمناقشة تعديل المرسوم بقانون بشأن إنشاء دائرة في المحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية، والذي يهدف إلى بسط رقابة القضاء على مسائل الجنسية، بناءً على طلب قدمه 35 نائباً، هدد النائب عبدالله الطريجي باستجواب وزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع، على خلفية تقرير لجنة تقصي الحقائق عن تجاوزات هيئة الزراعة، في حين كشف النائب صالح المطيري لـ "الجريدة" أن رئيس الحكومة يتحمل مسؤولية تعطيل القضية الإسكانية، متسائلاً: أين ذهبت ميزانية الـ 37 مليار دينار الخاصة بالتنمية؟!

جانب من جلسة سابقة لمجلس الأمة

فهد تركي

> رئيس الحكومة يتحمّل تعطيل القضية الإسكانية... فأين ذهبت الـ 37 مليار دينار؟
>
> المطيري

بعقد مجلس الأمة، غداً، جلسة خاصة لمناقشة الاقتراحات بقوانين بتعديل المرسوم بقانون بشأن إنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية، وهذا القانون هو الذي يهدف لبسط رقابة القضاء على مسائل الجنسية.

وتأتي الجلسة بناء على طلب تقدم به 35 نائبا قضى بعقد جلسة خاصة لمناقشة الاقتراحات بقوانين بتعديل البند (خامسا) من المادة الأولى من المرسوم بالقانون رقم (20) لسنة 1981 بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية، وإضافة فقرة جديدة إلى المادة الثانية من المرسوم بالقانون رقم (23) السنة 1990 بشأن تنظيم القضاء والمقدمة من بعض السادة الأعضاء.

وقال الطلب، استنادا إلى نص المادة (72) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، نتقدم نحن الموقعين أدناه بطلب استعجال لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بتقديم تقريرها عن الاقتراحات بقوانين المشار إليها، وذلك تمهيدا لعرضها على الجلسة الخاصة المطلوب عقدها يوم الخميس الموافق 2021/6/3 الساعة التاسعة صباحا للمناقشة والتصويت عليها.

وأشار الطلب المقدم إلى أن الاقتراحات بقوانين محالة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية منذ بداية دور الانعقاد الحالي، ولم تقم اللجنة بتقديم تقريرها عن هذه الموضوعات حتى تاريخه.

موقعو الطلب

ووقع الطلب كل من النواب عبيد الوسمي، والصيفي الصيفي، ومرزوق الخليفة، ومهند الساير، وعدنان عبدالصمد، وحسن جوهر، ود. عبدالكريم الكندري، وثامر السويط، ود. هشام الصالح، وخالد العتيبي، وفرز الديحاني، ومبارك الخجعة، ومحمد المطير، ومبارك الحجرف، ومبارك العريبد، ومساعد العارضي، وحمدان العازمي، ود. صالح المطيري، وفايز الجمهور، وسعود ابوصليب، وعلي القطان، وسعد الخنفور، وناصر الدوسري، وعبدالله المضف، ود. محمد الحويلة، ود. خالد العنزي، وشعيب المويزري، وخليل الصالح، ود. حمد المطر، واسامة الشاهين، ود. حمد روح الدين، ود. أحمد مطيع، ود. عبدالعزيز الصقعبي.

ويعتبر الطلب النيابي لهذه الجلسة هو الخامس من نوعه، عقب طلب مناقشة الاستجوابات التي لم تعقد جلستها، في حين عقدت جلسة خاصة الاسبوع الماضي لمناقشة قضايا القدس ومكافأة الصفوف الأولى والاختبارات الورقية.

وتأتي الجلسة في وقت هدد فيه النائب عبدالله الطريجي باستجواب وزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع بالاستجواب، إذا لم يشمل تقرير لجنة تقصي الحقائق عن تجاوزات هيئة الزراعة وتوثيق الإجابة عن الأسئلة التي تقدمت بها مع المستندات، وكذلك توثيق معلومات مدير الهيئة وأسماء المتورطين من العاملين.

من جهته، شدد عضو اللجنة الإسكانية النائب صالح المطيري على ضرورة أن يُصدر رئيس مجلس الوزراء توجيهاته لوزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني، شايع الشايع، للمبادرة بتسريع وتيرة المشاريع الإسكانية في البلاد، والعمل على توفير السكن الملائم للمواطنين، مؤكدا أن انتظار المواطن لسنوات طويلة بغية الحصول على السكن أمر لا يمكن القبول به، وليتحمل رئيس الوزراء مسؤولياته على هذا الصعيد.

القضية الإسكانية

وقال المطيري، لـ "الجريدة"، إن مسؤولية القضية الإسكانية لا تقتصر على خطط وزير الإسكان، وإنما هي منظومة متكاملة، وتحمل صباح الخالد مسؤولية هذه المنظومة، لكونه رئيسا لمجلس الوزراء والمنظومة الحكومية بشكل عام، لافتا الى انه "عندما نتحدث عن منظومة فإننا نركز على حكومة متكاملة الأركان تستطيع أن تحرّك الموارد ما بين هذه الوزارات المعنية بالقضية الإسكانية بصورة انسيابية وليس كما يحدث حاليا كل جهة تنهرب من مسؤولياتها وتدعي أنها مختصة بجزء معيّن، وهذا يؤكد عدم وجود تناغم وتكامل بين الجهات الرسمية المعنية بالقضية الإسكانية في الدولة".

وأضاف "نحن اليوم نتحدث عن القضية الإسكانية، وهي مهمة لكل فرد في الكويت، ونحن بدورنا في اللجنة الإسكانية نسعى جاهدين منذ أشهر لتذليل العقبات التي تواجه هذه القضية وتحول دون حصول المواطن على السكن، ونسعى الى تصحيح أوضاع المشاريع الإسكانية ونفاجأ بأن الهيئة العامة للاستثمار تقول: لا توجد فلوس أو ميزانية لهذه المشاريع، فهل للتو تخرج تلك المشكلة؟ أين هي من زمان كي يتم حلها؟

وتساءل: علام صرفت الـ 37 مليار دينار؟ مشيرا الى أن رئيس الوزراء يجب أن يستجوب ويصعد المنصة أيضا على قضية تعطيل المشاريع الإسكانية، فضلا عن القضايا الأخرى.

لإنجاز خطط التنمية بما فيها المشاريع الإسكانية، فهل تم رصد اعتمادات مالية من ضمن هذه الميزانية الهائلة، أم أنها كانت فقط على ورق؟

واردف: هناك مشاريع مهمة معطلة، مثل جنوب سعد العبدالله وجنوب صباح الأحمد والمشاريع الإسكانية الأخرى، أيضا كيف تأتي الحكومة وتقول لا توجد لدي فلوس للمشاريع الإسكانية حاليا؟ فماذا عملت عندما كان سعر برميل النفط فوق 110 دولارات؟ كيف يخصص جزء من فوائض الميزانية وخطة التنمية للمشاريع الإسكانية، التي تعد القضية الأولى في الكويت؟

وتساءل: علام صرفت الـ 37 مليار دينار؟ مشيرا الى أن رئيس الوزراء يجب أن يستجوب ويصعد المنصة أيضا على قضية تعطيل المشاريع الإسكانية، فضلا عن القضايا الأخرى.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢-٦-٢٠٢١	٥	٤٧٤٧

الجريدة

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الكندري والسويط: «بلاغ جلسة الافتتاح» انتهاك جديد للدستور

علي الصنيدح

عقب خروجهم من النيابة العامة أمس، قال النائب د. عبدالكريم الكندري: حضرت والنائبان د. عبيد الوسمي وثامر السويط للنيابة في قضية غريبة، تم استدعاؤنا في طلب قدمه رئيس مجلس الامة فيما يسمى "بلاغ جلسة الافتتاح"، وهو طلب لم يره أحد في الكويت، وحضرنا للنيابة طواعية، لنعلم ما يحصل خلف الكواليس، وبالتحديد للاطلاع على هذا الطلب، وكيف وصل إلى النيابة العامة!

وأضاف الكندري: اكتشفنا أمس انتهاكاً جديداً للدستور يتمثل في تحويل طلب نيابي يفترض أن يناقش بقاعة عبدالله السالم، ويناقش وفقا لحقوق النواب، إلا انه تم تحويله إلى النيابة العامة، لتقوم بهذا الدور، وهذه كارثة في تعد صارخ على مبدأ الفصل بين السلطات ببلاغ قدم إلى النيابة، بلا وقائع ولا أحداث، مجرد ومجهل وكانه أعد للحفظ، فما حصل أمس يضاف إلى سلسلة الانتهاكات الدستورية، التي تحدث في عهد الرئيس، فيقدم طلب نيابي أسقط في مجلس الأمة، ولم يناقش لأن الرئيس يراه غير دستوري، وفي الوقت نفسه يضعه في ملف ويقدم إلى النيابة العامة لتحقق به.

وأكد أن "هذه السابقة ستجرنا في المستقبل بانه ممكن ان يتم تحويل سؤال برلماني أو طلب نيابي يناقش في المجلس إلى النيابة، لتحقق فيه، وهو ضرب كل مفاهيم العمل البرلماني والدستوري والحصانة وحرية النائب فيما يبديه من آراء".

عبدالكريم الكندري

وطالب الكندري النائب العام باستدعاء رئيس مجلس الأمة رسمياً للوقوف على هذا الطلب لسؤاله هل هو مقدم الطلب لكونه هو الشاكي أم لواقعة هو شهدها أم فعلا أحال طلبا برلمانيا يفترض ان يناقش بقاعة عبدالله السالم لكي تحقق فيه النيابة والسلطة القضائية، وفي طلب لم يكن فيه تفريغ فيديو ولم يضم شهادة موظفين ولا ضباط ولا شهادة نواب، وقال: أن يتم تقديم هذا الطلب بشكل معيب فيه إهانة للسلطتين، إهانة للسلطة التشريعية بحق طلبات النواب التي لم يتم الاقتناع بها في الجلسة وأسقطت، وقد صعقنا بما قدم للنيابة العامة فننظر إلى الطلب ولا نفهم هل هو شكوى أم بلاغ.

ثامر السويط

بدوره، قال النائب ثامر السويط، الكل يعلم ما قام به رئيسا السلطتين اللذان تسببا في تفريغ الدستور، وعدم تمكين النواب من القيام بدورهم، بعد الطلب الشهير المنتهك للدستور الذي يتعلق بوقف الاستجوابات والرقابة الشعبية، وأتى اليوم مسلسل التجاوز على الدستور الكويتي بطلب قام به مكتب المجلس متجاوزا اختصاصاته المبينة وفق اللائحة الداخلية بتقديم طلب نيابي إلى النيابة العامة، وأضاف السويط أن الطلب المقدم للنيابة مجهل من الناحية القانونية، ولذلك يجب أن يتم تصحيح ذلك المسار، موضحا أن هذا السلوك تجاوز على نص المادة 50 من الدستور، فكل سلطة لها اختصاصاتها وأعمالها، أما مسألة ان تستخدم النيابة لأغراض قد تكون هدفها حفظ هذا الطلب، فهذه مسألة غير مقبولة، لذلك سيتحمل مسؤولية هذا الطلب من قدمه.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢-٦-٢٠٢١	٥	٤٧٤٧

القبس

إعلان

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العـــدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتـاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠٢١/٦/١٧ - قاعة - ٥٢ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعـة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ١٨٤/٢٠٢٠ بيوع/٣

المرفوعة من: عثمان حمد عيد العنزي

ضـــــد: ورثة المرحوم/ حمد عيد عواد العنزي وهم:

١- خديجة قاسم النوفل
٢- محمد حمد عيد العنزي
٣- سحر حمد عيد العنزي
٤- مشاعل حمد عيد العنزي
٥- منى حمد عيد العنزي
٦- فداء حمد عيد العنزي
٧- شعاع حمد عيد العنزي
٨- سعاد حمد عيد العنزي
٩- ورثة المرحومة/ شيخه حمد عيد العنزي وهم
- جراح خير الله محمد على
١٠- ورثة المرحومة/ غريبة حمد عيد العنزي وهم:
١- عبدالرحمن خالد اشتيوي الخريشة
٢- عبدالله خالد اشتيوي الخريشة
٣- أسماء خالد اشتيوي الخريشة

أولاً: أوصاف العقار: (وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة)

- عقار الوثيقة رقم ١٩٩٥/٧٨٩٣ والكائن في الصليبخات - قطعه ٢ - شارع ١٠ - منزل ٥١ - من المخطط م/٢٦٩٣٥ ومساحته ٣٠٠م٢
- العقار موضوع النزاع عبارة عن منزل سكن خاص بطن وظهر يطل على شارع وسكه خلفية.
- العقار مكون من دورين أرضي وأول والكساء الخارجي حجر جيري أما الدور الأول طابوق اسمنتي وسقف جينكو
- ملحوظه: يوجد مخالفات مباني زائدة من مواد خفيفة وكيربي.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الاساسي ١٦٠٠٠٠ د.ك «مائة وستون ألف دينار كويتي» ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من احد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانيـــاً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثـــاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعـــاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذا الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوبا بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خـامساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملا في الجلسة التالية ولم يتقدم احد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فورا على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سـادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك واتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعـــاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لاجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسئولية.

ثامـــناً: يقر الراسي عليه المزاد انه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه:
١ - ينشر هذا الاعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢ - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقا للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات انه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكنا في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

ملحوظة هامة: يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢-٦-٢٠٢١	٥	١٧١١٣

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الوفيات

- **عائشة عبدالعزيز الجدعان، أرملة/ فهد حمود الغنام، 75 عاما،** (شيعت)، تلفون: 99822299
- **سعود سعود ناصر الوسمي، 69 عاما،** (شيع)، تلفون: 55222751، 50414000
- **مناور ضيف الله غازي العتيبي، 81 عاما،** (شيع)، تلفون: 99022153
- **فاطمة حسين علي محمد، زوجة/ فرج شافي الخشاب، 69 عاما،** (شيعت)، تلفون: 99856890، 66226603

«إنا لله وإنا إليه راجعون»